ميزانية 2021
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيان التمهيدي

البيان التمهيدي
للميزانية العامة للدولة

للعام المالي 2021م

وزارة المالية
Ministry of Finance

تنبيــه

التقديـرات الـواردة فـي هـذا التقريـر أوّليـة وتـم إعدادهـا فـي ضـوء المعلومـات المتوفـرة وقـت إصـدار التقريـر، وقـد يتـم تحديثهـا فـي بيـان الميزانيـة النهائـي الـذي سيصدر مـع نهايـة العـام الحالـي. وتجـدر الإشـارة إلـى أن حالـة عـدم اليقيـن التـي تحيـط بأزمـة فيـروس "كوفيـد-19" قـد تؤثـر بشـكل مباشـر علـى التقديـرات فـي ضـوء التطـورات المحليـة والعالميـة خـلال الفتـرة بيـن إصـدار التقريريـن وخـلال فتـرة اسـتمرار الجائحـة.

فهرس المحتوى

04 | مقدمة

05 | الملخص التنفيذي

09 | أولاً: أهم التطورات المالية والاقتصادية في العام 2020م

10 | أ / تطورات الاقتصاد العالمي

14 | ب/ أداء الاقتصاد المحلي

18 | جـ / تطورات المالية العامة

22 | ثانياً: أهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية في العام 2021م والمدى المتوسط

23 | أ / تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2021م والمدى المتوسط

25 | ب/ أهم المستهدفات المالية في العام 2021م والمدى المتوسط

25 | 1. العجز والدين العام

27 | 2. الإيرادات

28 | 3. النفقات

29 | جـ / أهم البرامج والمبادرات في العام 2021م والمدى المتوسط

مقدمة

تُصدر وزارة المالية البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2021م للعام الثالث على التوالي. ويمثل هذا الإصدار أحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي ومفاهيم المشاركة، والتخطيط المالي لعدة أعوام.

يهدف هذا البيان إلى اطلاع المواطنين والمهتمين والمحللين على أهم تطورات أداء المالية العامة خلال العام 2020م والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية والتي تؤثر على إعداد ميزانية العام القادم، وأهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية لعام 2021م وعلى المدى المتوسط. كما يستعرض البيان أهم المبادرات والبرامج المخطط تنفيذها خلال العام المالي القادم في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تجدر الإشارة إلى أن الميزانية تُعتمد عادةً في شهر ديسمبر من كل عام، وقد تتضمن تعديلات على ما ورد في هذا البيان في ضوء ما قد يستجد من تطورات مالية واقتصادية.

الملخص التنفيذي

في أزمة وجائحة بشرية وصحية عالمية غير مسبوقة في التاريخ الحديث، أثرت أزمة "كوفيد-19" على اقتصادات العالم منذ العام 2020م، وأدت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول لمواجهة الأزمة إلى ركود عالمي وتراجع كبير في معظم الأنشطة الاقتصادية لفترات زمنية مختلفة. ولا يمكن الجزم حتى الآن بمدى التداعيات التي ألحقها "كوفيد-19" أو المدة الزمنية التي سيستغرقها الاقتصاد العالمي للتعافي من هذه الأزمة، أو حتى موعد انتهاء الأزمة التي لا تزال تضرب أنحاء مختلفة في العالم وتؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومعدلات التجارة والاستثمار العالمية. وقد شهد العالم منذ بداية الجائحة سلسلة من التبعات المتلاحقة التي استدعت آثارها ذكريات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2008م وظلت تلاحقه لعدة سنوات، لكن مع اختلاف كبير في مسببات الأزمة ومع حالة أعلى من عدم اليقين، فقد تأثر الاقتصاد العالمي عبر ثلاث قنوات رئيسة، وهي جانب العرض، وجانب الطلب، والثقة في أسواق المال العالمية وأسواق السلع الأولية. ويتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً خلال العام الحالي، وهناك تفاؤل حذر حول آفاق نموه المستقبلية مع تخفيف الإجراءات الاحترازية والعودة للأوضاع الطبيعية. وقد تتطور حدة سلبية الآثار الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي حسب تطورات هذه الأزمة.

وفي هذا السياق لم تكن المملكة بمعزل عن آثار الأزمة على جانبي المالية العامة والاقتصاد. فالمملكة وبحكم علاقاتها الاقتصادية ومكانتها العالمية تؤثر وتتأثر بالأحداث والظروف العالمية، حيث أثرت الجائحة على نشاط الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب خاصة في أسواق النفط الذي شهد انخفاضات حادة غير مسبوقة في الأسعار. وبالرغم من الأثر السلبي على توقعات نمو الاقتصاد غير النفطي في المملكة هذا العام وما يصاحبه من تفاقم في عجز الميزانية عن المخطط له مع التزام الحكومة بمستويات الإنفاق لدعم الاقتصاد المحلي وتنفيذ برامج رؤية المملكة 2030، فإن النظرة المستقبلية تبدو أقل حدةً عما كان متوقعاً خلال النصف الأول من العام الحالي خاصةً بعد العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي والانحسار المستمر في انتشار الفيروس وارتفاع نسب التعافي.

- أثرت أزمة جائحة "كوفيد-19" على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2020م، ومن المتوقع أن يكون الانخفاض في القطاعين النفطي وغير النفطي وذلك أخذاً في الاعتبار أداء المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام، ومن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 3.8% في عام 2020م مع حدوث تحسن في الأداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام كما تشير إليه المؤشرات الرئيسة للطلب المحلي خاصة في مؤشرات الاستهلاك الخاص وبعض مؤشرات الإنتاج وأداء الأنشطة، حيث ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بالإضافة إلى الانحسار المستمر للجائحة في هذا التحسن.

- تلقي هذه التطورات بظلالها على العام المقبل حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في عام 2021م، كما تمت مراجعة تقديرات المدى المتوسط لمعدلات النمو في ضوء التطورات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

- في ظل حالة عدم اليقين المصاحبة للجائحة وأثرها على أسواق النفط العالمية التي أثرت بشكل مباشر على مستهدفات ومتطلبات المالية العامة وبالأخص الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تأثير الإجراءات الاحترازية والمبادرات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة منذ بداية الأزمة والتي شملت الإعفاءات والتأجيل في سداد الرسوم والضرائب لدعم القطاع الخاص، سعت الحكومة إلى إيجاد مصادر ذات إيراد منتظم وأكثر استقراراً لمواجهة الأثر السلبي للأزمة على جانب الإيرادات من خلال زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020م وكذلك الزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في 20 يونيو من عام 2020م، مع استمرار تطبيق المبادرات وفق ما سبق الإعلان عنه على جانب الإيرادات، وعليه فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2020م حوالي 770 مليار ريال بانخفاض نسبته 16.9% مقارنة بالعام السابق، كما يُقدر أن تبلغ الإيرادات حوالي 846 مليار ريال في العام 2021م، ومن المُقدر أن تنمو على المدى المتوسط إلى أن تصل إلى حوالي 928 مليار ريال في العام 2023م.

- عملت الحكومة خلال الفترة الماضية على الموازنة بين متطلبات زيادة النفقات خلال تلك المرحلة وبين ضمان الحفاظ على الاستقرار المالي والاستدامة المالية في ظل ما تشهده المرحلة من تراجع في أسعار النفط والإيرادات المتحققة لتمويل الإنفاق، وذلك من خلال المراجعة المستمرة ودراسة الخيارات المتاحة لتحقيق هذا التوازن،

حيث ركزت الميزانية خلال العام على اتخاذ أكثر الإجراءات ملاءمة لتطورات الأوضاع وأفضل الخيارات الممكنة والأقل أثراً اقتصادياً واجتماعياً من الخيارات الأخرى، ومنها إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية للعام المالي 2020م، إضافة إلى إيقاف بعض الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها لخدمة ظروف اقتصادية سابقة مثل بدل غلاء المعيشة بدءاً من شهر يونيو لعام 2020م.

- كما تم استحداث "مخصص مواجهة الأزمات" لإعادة توجيه المبالغ المخصصة في الميزانية إلى بنود أخرى لدعمها لمواجهة الأزمة الحالية وإطلاق عدد من المبادرات مثل دعم القطاع الصحي وبرامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية كدعم رواتب موظفي القطاع الخاص ودعم العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة ومسجلين لدى الهيئة العامة للنقل في أنشطة نقل الركاب وتحمل الحكومة من خلال نظام (ساند) 60% من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين.

- نتيجة للإجراءات المتخذة من إنفاق إضافي على الميزانية المعتمدة لمواجهة الأزمة ورغم السعي لتحقيق وفر في بعض النفقات، يُتوقع ارتفاع إجمالي النفقات لعام 2020م عن مستوى الميزانية المعتمدة البالغة 1,020 مليار ريال ليصل إلى 1,068 مليار ريال، حيث تسعى الحكومة إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم القطاعات ذات الأولوية والأكثر تضرراً، والمحافظة على سلامة المواطنين والمقيمين وسداد مستحقات القطاع الخاص.

- تعكس مستويات النفقات لعام 2021م سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار بالصرف على النفقات المخطط لها سابقاً لدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030، واستمرار الصرف على الجهود المبذولة لمواجهة الجائحة حسب متطلبات المرحلة، مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية السريعة في حال حدوثها خلال العام 2021م، بالإضافة إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص والصناديق للمشاركة في مشاريع تطوير البنى التحتية. ويُقدر أن تبلغ النفقات حوالي 990 مليار ريال في العام 2021م وأن تبلغ 941 مليار ريال في العام 2023م.

- تُعنى الحكومة بالاستقرار المالي والاستدامة المالية من خلال الحفاظ على الانضباط المالي ورفع كفاءة الإنفاق، ورغم ذلك يُتوقع أن تؤدي أزمة الجائحة إلى أن يبلغ عجز الميزانية العامة نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي ولكن مع معاودة الانخفاض ليصل إلى نحو 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021م، وذلك استجابةً لمتطلبات المرحلة مع مراعاة تعزيز كفاءة واستمرار الإنفاق على مبادرات وبنود منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية ومواصلة تنفيذ مشاريع وبرامج تحقيق الرؤية في المدى المتوسط، ومن المتوقع أن يستمر تراجع العجز تدريجياً ليصل إلى نحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023م.

- كما يتوقع أن يصل إجمالي الدين العام في عام 2020م إلى نحو 854 مليار ريال وهو ما نسبته 34.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يتم الحفاظ على رصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام حسب الميزانية المعتمدة عند 346 مليار ريال أي ما نسبته 14% من الناتج المحلي الإجمالي.

- وتجدر الإشارة إلى أنه تم رفع سقف نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 30% إلى 50%، ومن المتوقع عدم الوصول إلى تلك النسبة على المدى المتوسط.

- تُمكّن ميزانية عام 2021م تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الداعمة لتوجهات رؤية المملكة 2030 ومواصلة العمل على تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمبادرات التابعة لها بما يُسهم في تحقيق العوائد المرجوة منها. كما أولت الحكومة اهتماماً بجهود دعم الخدمات ومنظومة الدعم والإعانات الاجتماعية للمواطنين. وتعطي الحكومة اهتماماً خاصاً بتحسين الإدارة المالية في القطاع العام لضمان فاعليتها في تحقيق المستهدفات الاستراتيجية.

01

أهم التطورات المالية والاقتصادية في العام 2020م

أ/ تطورات الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات جمّة جراء الأزمة العالمية بسبب أزمة "كوفيد-19" والتي انعكست على أداء النصف الأول من العام 2020م مع عدم توقع حدوث تعافٍ كامل خلال العام القادم واستمرار المخاطر المرتفعة. فمن المتوقع، حسب ما نشر صندوق النقد الدولي لتقديراته في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يونيو من العام 2020م، انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9% في عام 2020م، وأن التعافي من الانكماش سيكون أبطأ من التوقعات السابقة، كما توقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي في عام 2021م بنسبة 5.4%، حيث من المتوقع أيضا أن يزداد الاستهلاك بالتدريج في عام 2021م وأن يتحسن الاستثمار، وإن ظل منخفضاً نسبيًا. وتشير تنبؤات الصندوق إلى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2021م ككل مقارنة بمستواه في 2019م، مع التأكيد على أن هناك حالة عدم يقين حيال التوقعات، وأن النمو الاقتصادي سيعتمد على معدلات انتشار العدوى والإجراءات الاحترازية وأحوال الأسواق المالية.

وقد عانت أغلب الاقتصادات من تبعات الأزمة. ويتوقع الصندوق حدوث خسائر كبيرة في الاستهلاك الخاص خلال العام 2020م لعدة أسباب أهمها تضرر سوق العمل، وإجراءات تقييد الحركة، بالإضافة إلى الرغبة في زيادة الادخار لدى المستهلكين. وتشير إحصاءات منظمة العمل الدولية إلى تراجع في ساعات العمل حول العالم. ففي الربع الثاني من العام 2020م تراجعت ساعات العمل بنحو 14% ما يعادل نحو 400 مليون وظيفة بدوام كامل، مقارنةً بالربع الرابع من العام 2019م.

فعلى سبيل المثال لتأثر اقتصادات الدول من الجائحة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو المؤلفة من 19 دولة بنسبة 11.8% خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من عام 2020م بحسب إحصاءات أصدرتها وكالة الإحصاءات الأوروبية الرسمية. بينما تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 14.7% خلال الربع الثاني مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م.

كما توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تتسبب جائحة كورونا في ارتفاع معدلات البطالة في كثير من دول العالم المتقدم إلى ما فوق المستويات التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية عام 2008م.

معدلات النمو	2018	2019	*2020 توقعات	*2021 توقعات
الاقتصاد العالمي	3.6%	2.9%	-4.9%	5.4%
اقتصادات الدول المتقدمة	2.2%	1.7%	-8.0%	4.8%
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	4.5%	3.7%	-3.0%	5.9%
الولايات المتحدة الامريكية	2.9%	2.3%	-8.0%	4.5%
الصين	6.7%	6.1%	1.0%	8.2%
اليابان	0.3%	0.7%	-5.8%	2.4%
الهند	6.1%	4.2%	-4.5%	6.0%
منطقة اليورو	1.9%	1.3%	-10.2%	6.0%
التضخم				
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	2.0%	1.4%	0.3%	1.1%
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	4.8%	5.1%	4.4%	4.5%

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي – يونيو 2020م
* توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يونيو 2020م

علاوةً على المخاطر السلبية الناتجة من جائحة "كوفيد-19"، فإن الاقتصاد العالمي معرض لعقبات أخرى مثل تزايد التوتر التجاري، إضافةً إلى انخفاض التضخم وارتفاع الديون خصوصاً في اقتصادات الدول المتقدمة، والذي قد ينتج عنه ضعف الطلب الكلي لفترات متواصلة، وصعوبة إدارة الدين مما يشكل عبئاً أكبر على النشاط الاقتصادي العالمي.

ومع تطور حدة الآثار السلبية الاقتصادية لجائحة "كوفيد-19" والإغلاق الكامل لبعض الدول، بادرت كثير من الحكومات بتطبيق سياسات تحفيزية، وتعزيز إمداداتها الحيوية الطارئة لحماية مواطنيها، والحد من ارتفاع مستوى البطالة، وحالات الإفلاس. فعلى جانب المالية العامة، ومع الانكماش الحاد لكثير من الأنشطة الاقتصادية وتراجع الإيرادات الحكومية، إلى جانب تزايد الإنفاق العام والدعم الكبير، ارتفعت الضغوط على المالية العامة حيث تشير بيانات النصف الأول من العام الجاري إلى ارتفاع الديون وانخفاض الاحتياطيات، كما تشير التوقعات إلى تجاوز الدين العام العالمي نسبة 100% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020م. وفي ظل الإغلاق الكامل في كثير من البلدان، ركزت بعض الدول على تخفيف الإجراءات الاحترازية لدعم التعافي الاقتصادي، رغم استمرار حالة عدم اليقين بشأن احتواء الجائحة. وقد قامت مجموعة دول العشرين برئاسة المملكة منذ بداية الأزمة بتطبيق حزم تحفيزية بنحو 11 تريليون دولار أمريكي لتخفيف آثار الجائحة، إضافة إلى مبادرة تعليق خدمة الدين (DSSI).

أسواق النفط العالمية

بلغ متوسط أسعار النفط (برنت) منذ بداية العام 2020م حتى نهاية شهر أغسطس حوالي 41.2 دولار للبرميل مقابل 64.9 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط 9.33 مليون برميل يومياً مقابل 9.84 مليون برميل يومياً في الفترة نفسها من العام السابق.

وتسيطر على أسواق النفط حالة من الحذر وعدم اليقين في ظل تقارير المنظمات والبنوك العالمية التي تتوقع انكماش الاقتصاد العالمي بسبب جائحة "كوفيد-19"، ويأتي ذلك تزامناً مع إيقاف كثير من الدول نشاطاتها الاقتصادية ووقف الطيران الدولي. وشهدت أسواق النفط تقلبات كبيرة خلال العام 2020م، وتراوحت أسعار خام برنت بين أكثر من 63.8 دولار للبرميل في شهر يناير لتعود وتنخفض إلى حوالي 18.4 دولار للبرميل في شهر أبريل، ثم تحسنت إلى أن بلغت 44.7 دولار للبرميل في نهاية شهر أغسطس من العام الجاري.

وفيما يتعلق بالإنتاج، تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى التزام المملكة باتفاقيات الإنتاج حيث بلغ متوسط إنتاج النفط الخام للمملكة منذ بداية العام 2020م حتى نهاية شهر أغسطس 9.33 مليون برميل (يومياً)، بتراجع مقداره 511 ألف برميل (يومياً) ونسبته 5.2% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. ويأتي ذلك تتويجاً للجهود المبذولة من دول الأوبك والمنتجين خارجها (أوبك+) لدعم استقرار أسعار النفط تزامناً مع تراجع الطلب العالمي من النفط بسبب جائحة فيروس

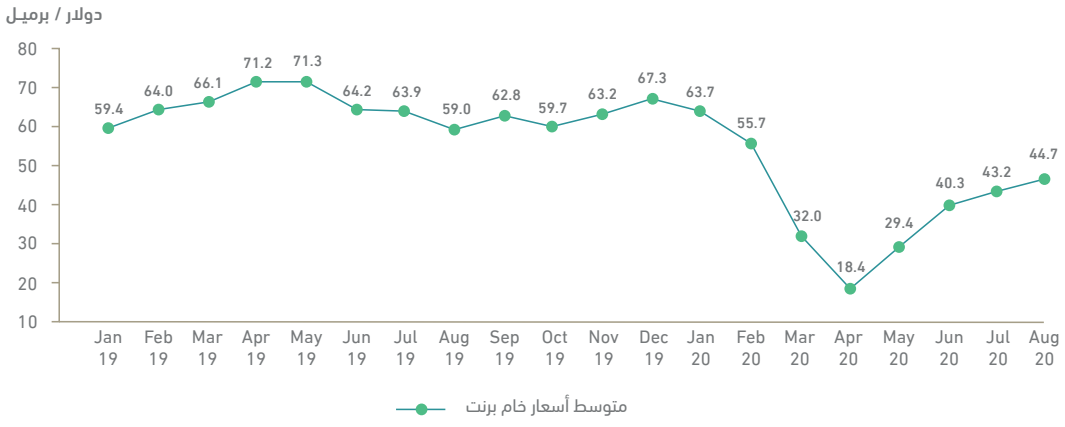

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية EIA

كورونا المستجد. فقد نجحت (أوبك+) في أبريل من العام الجاري في التوصل لاتفاق غير مسبوق يقضي بخفض الإنتاج بمقدار 9.70 مليون برميل يومياً خلال شهري مايو ويونيو من العام 2020م، بما يضمن سحب نحو 10% من إمدادات النفط العالمي، وتم الاتفاق على خفض الإنتاج بعد "يونيو" بنحو 8 ملايين برميل يومياً لمدة 6 أشهر حتى نهاية شهر ديسمبر من العام الجاري.

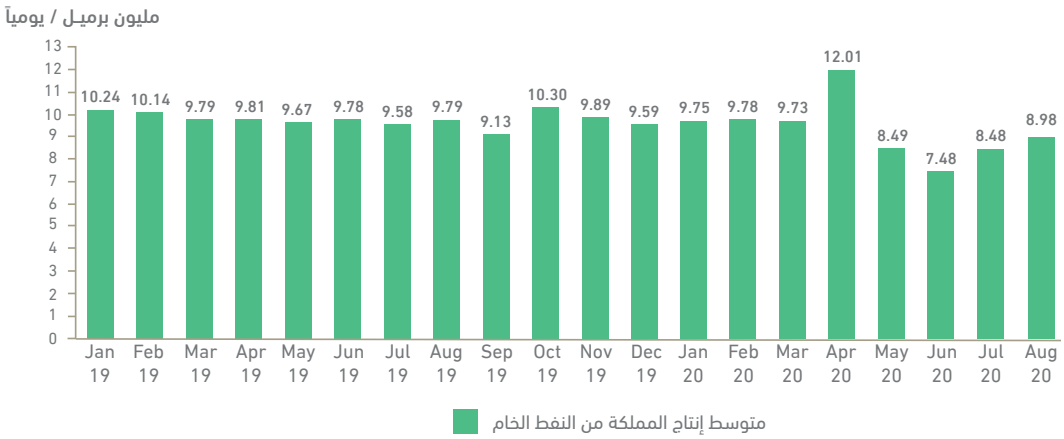

المصدر: تقرير الأوبك الصادر 14 سبتمبر 2020م

ب/ أداء الاقتصاد المحلي

انعكست أزمة جائحة «كوفيد-19» بشكل واضح على أداء الاقتصاد المحلي خلال النصف الأول من العام الحالي، ومع تأثير أعلى خلال الربع الثاني من العام نتيجة إجراءات غلق الأنشطة ضمن الإجراءات الاحترازية في مواجهة الوباء، بالإضافة إلى الانخفاض في مبيعات وأسعار النفط العالمية.

وقد بدأ الاقتصاد في بداية العام بأداء جيد استمراراً لوتيرة النمو خلال العام الماضي، حيث أظهرت نتائج الربع الأول لعام 2020م بحسب ما نشرته الهيئة العامة للإحصاء نمواً في الناتج غير النفطي بنسبة 1.6% مدفوعاً بنمو القطاع الخاص بنسبة 1.4% وذلك نتيجةً للجهود التي بذلتها المملكة خلال الأعوام السابقة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي استهدفت تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة التنافسية وتعزيز دور القطاع الخاص. ومع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث عكست العديد من التقارير العالمية* خلال الفترة الماضية تقدم ترتيب المملكة في عدد من المؤشرات كالتنافسية وممارسة الأعمال والابتكار والتطور التكنولوجي وغيرها.

إلا أن أزمة جائحة «كوفيد-19» والإجراءات المطبقة لمواجهتها مثل فرض حظر التجول الجزئي والكلي وإغلاق الطيران المحلي والدولي منذ نهاية شهر مارس أثرت وبشكل كبير على نتائج الأداء الاقتصادي للربع الثاني من العام 2020م، حيث تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بحوالي 7.0% في الربع الثاني من عام 2020م مدفوعاً بتراجع الناتج النفطي الحقيقي بنسبة 5.3% وكذلك تراجع الناتج غير النفطي الحقيقي بنسبة 8.2% في حين شهد القطاع الخاص انكماشاً حاداً بنسبة 10.1% خلال نفس الفترة.

وبالنظر إلى أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال النصف الأول من العام 2020م، فقد سجل تراجعاً بنحو 4.0% نتيجةً للانخفاض في الناتج النفطي الحقيقي بمعدل 4.9% بسبب الاستمرار في خفض إنتاج النفط حتى نهاية النصف الأول التزاماً باتفاقية (أوبك+). في حين انكمش الناتج غير النفطي الحقيقي بنسبة 3.3% خلال النصف الأول من العام متأثراً بأزمة جائحة «كوفيد-19». كما أظهرت بيانات النصف الأول من العام 2020م تراجعاً حاداً للقطاع الخاص بنسبة 4.3% نتيجة تراجع مجمل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

*تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، وتقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وتقرير التقدم والتنافسية الرقمي.

وتشير البيانات إلى تراجع نشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 6.6% خلال النصف الأول من عام 2020م، في حين سجل نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية انكماشاً بنسبة 4.5% وكذلك نشاط التشييد والبناء بنسبة 1.3%، كما تراجع كل من نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ونشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 6.7% و 6.1% على التوالي.

كما بدأ تأثير جائحة كورونا جلياً على أداء القطاع الخارجي، حيث شهد التبادل التجاري انخفاضاً نتيجة تطبيق الإجراءات الاحترازية على مستوى العالم، حيث أظهرت البيانات المنشورة من قِبل الهيئة العامة للإحصاء تراجعاً في قيمة الصادرات السلعية بنحو 37.3% منذ بداية عام 2020م وحتى شهر يوليو، كما تراجعت قيمة الواردات السلعية بمعدل 17.5% للفترة نفسها.

وقد عملت الحكومة على الحد من هذا التأثير من خلال تنفيذ العديد من المبادرات التحفيزية منذ بداية الأزمة والتي شملت على إعفاءات وتأجيل سداد الرسوم والضرائب لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص وذلك لتمكينه من الاستمرار والقدرة على إدارة أنشطته الاقتصادية، إضافةً إلى ما قامت به مؤسسة النقد العربي السعودي من مبادرات لدعم القطاع المالي وضخ السيولة في الاقتصاد.

وفي ضوء ذلك، شهدت المؤشرات الاقتصادية الشهرية خلال الربع الثالث من العام الحالي تحسناً ملموساً منذ إعادة الحركة وفتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً في شهر يونيو الماضي انعكست على مؤشرات الاستهلاك والطلب المحلي وبعض مؤشرات الإنتاج، وعادت العديد من القطاعات إلى أنشطتها بمستويات أعلى تدعمها الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمساندة الأنشطة الاقتصادية وبما في ذلك تمديد بعض الإجراءات التحفيزية لمدة شهر إضافي خلال شهر يوليو الماضي. كما كان للحرص في عدم التسرع في فتح الأنشطة حدوث انحسار مستمر في انتشار الوباء مما ساعد على العودة التدريجية المستمرة للأنشطة الاقتصادية دون اضطرار للعودة للإجراءات الاحترازية وغلق النشاط مرة أخرى كما حدث في بعض الدول الأخرى.

وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في توقع أداء اقتصادي أفضل خلال النصف الثاني من العام يقلل من حدة التراجع في النمو الاقتصادي المتوقع لإجمالي العام، وذلك دون إغفال لاستمرار المخاطر المرتبطة بالجائحة وتأثيراتها العالمية والمحلية حتى نهاية العام وإمكانية امتداد تأثيرها لبعض الفترات في العام القادم.

ومن ناحية أخرى، بناءً على بيانات الهيئة العامة للإحصاء سجلت معدلات التضخم بحسب مؤشر أسعار المستهلك متوسط نمو نسبته 2.3% حتى نهاية شهر أغسطس 2020م، مقارنةً بتراجع بنسبة 2.7% في المتوسط للفترة نفسها من العام الماضي، وهو ارتفاع متوقع مع عودة معدلات التضخم لمعدلاتها الطبيعية نتيجة انتهاء تأثير فترة الأساس للمرحلة الأولى من تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام 2018م والتي كانت سبباً رئيساً لتحقيق معدلات نمو سالبة طوال العام الماضي، كما شملت تطبيق الزيادة في معدل ضريبة القيمة المضافة في بداية شهر يوليو 2020م.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

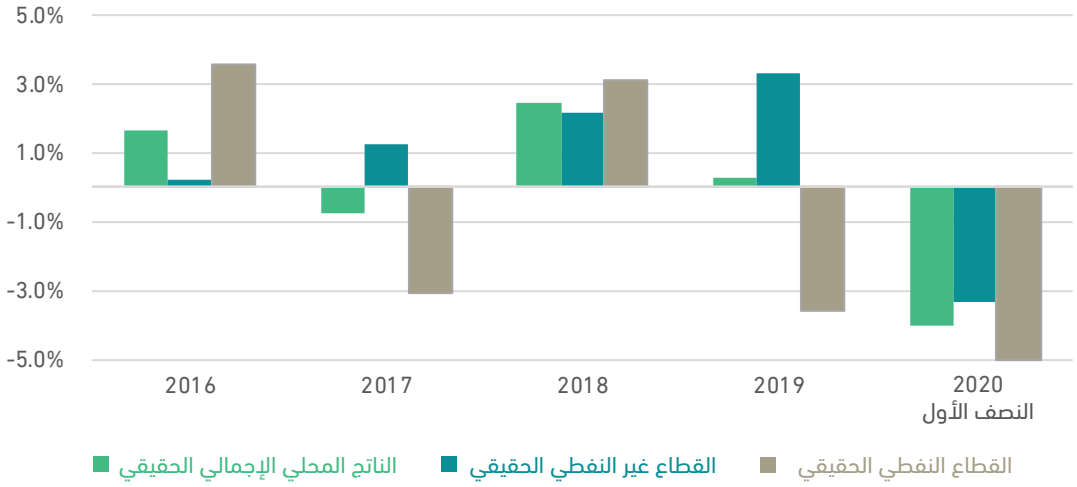

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وبالنظر إلى توقعات كامل العام 2020م، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 3.8% أخذاً بعين الاعتبار أداء المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام، وتشير التوقعات إلى بلوغ التضخم لكامل العام حوالي 3.7% أخذاً بالاعتبار الأثر المرتبط بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة، إضافةً إلى زيادة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات. كما يتوقع تأثر بعض أسعار السلع المستوردة نتيجةً للإجراءات المطبقة لمواجهة الجائحة في الدول المصنعة واختلال سلاسل الإمداد العالمية، بينما يمكن أن يحد من ذلك التطورات على جانب الطلب تأثراً بتداعيات الجائحة.

تطورات أداء المالية العامة للنصف الأول من العام

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	يناير - يونيو		التغير السنوي
	2019	2020	
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**506**	**326**	**-35.6%**
الضرائب	**116**	**60**	**-48.8%**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	9	5	-42.4%
الضرائب على السلع والخدمات	78	41	-47.0%
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	8	8	-0.9%
ضرائب أخرى	22	5	-75.1%
الإيرادات الأخرى	**390**	**266**	**-31.7%**
النفقات			
إجمالي النفقات	**512**	**469**	**-8.3%**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**422**	**412**	**-2.3%**
تعويضـات العامليـن	252	249	-1.2%
السـلع والخدمات	52	62	19.7%
نفقات تمويل	10	11	17.7%
الإعانات	18	13	-23.9%
المنح	1	2	276.2%
المنافع الاجتماعية	45	28	-39.2%
مصروفات أخرى	44	46	3.9%
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**90**	**57**	**-36.4%**
عجز الميزانية			
عجز الميزانية	**-6**	**-143**	**-**
الدين والأصول			
الدين العام	**628**	**820**	**30.6%**
الاحتياطيات الحكومية	**496**	**420**	**-15.4%**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

جـ/ تطورات المالية العامة

العجز والدين العام

شهد عجز الميزانية خلال عامي 2018م و 2019م انخفاضاً في مستوياته نتيجةً لجهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق أهداف الاستدامة المالية. إلا أنه في ظل التداعيات الاقتصادية والمالية التي أحدثتها جائحة "كوفيد-19" والتي أثرت سلباً على تقديرات المالية العامة لعام 2020م، فمن المتوقع ارتفاع نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 12% مقابل 4.5% في عام 2019م، ويأتي هذا الارتفاع متأثراً بشكل رئيس بالتراجع في الإيرادات.

كما يتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى نحو 34.4% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام 2020م. ومن المتوقع أن يتم الحفاظ على رصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام حسب الميزانية المعتمدة عند 346 مليار ريال أي ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى تعديل السقف الأعلى للدين العام من 30% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% (ومن المتوقع عدم الوصول إلى تلك النسبة على المدى المتوسط)، وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية لمواجهة أزمة الجائحة العالمية وتأثيراتها المالية والاقتصادية، كما تجدر الإشارة إلى أن عملية الاقتراض تتم وفقاً للحاجة ضمن نطاق استراتيجية الدين العام والتي تضمن بقاء مستويات الدين عند المعدلات الآمنة التي تحافظ على الاستدامة المالية.

عجز/فائض الميزانية والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

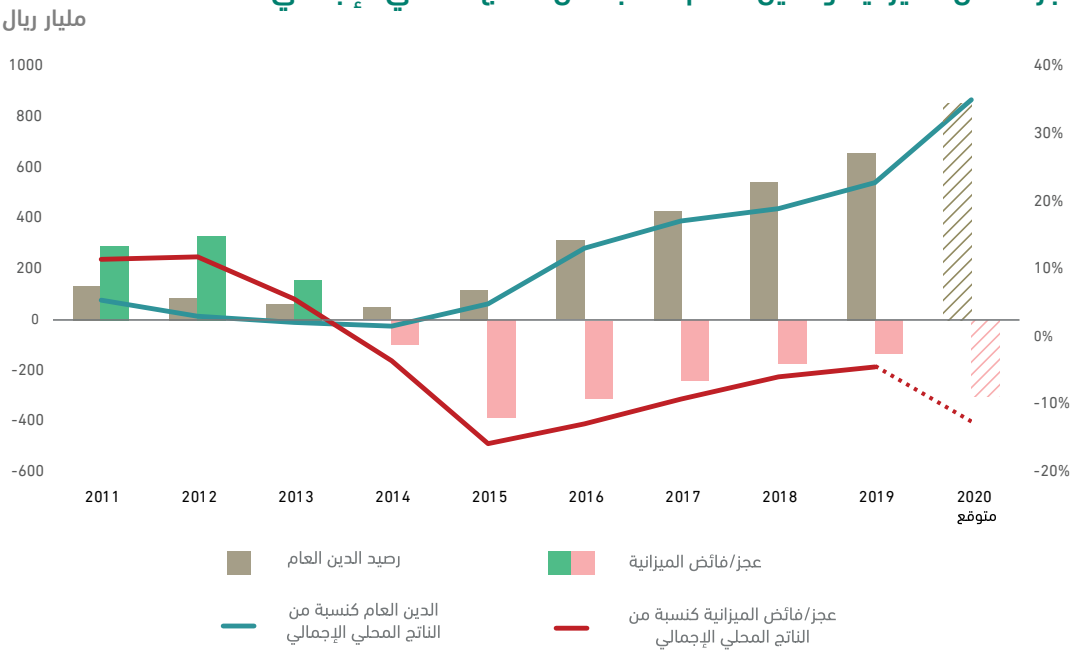

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات

تأثرت الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ خلال العام الجاري 2020م نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية على حدٍ سواء. فقد أدت المخاطر الصحية المرتبطة بجائحة "كوفيد-19" إلى تغيرات في سلوك الأفراد مع تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ على حركة النشاط الاقتصادي انعكس على غالبية القطاعات الاقتصادية. وتبع ذلك تطبيق الحكومة للمبادرات التحفيزية بغرض مساندة القطاع الخاص والتي شملت بعض الإعفاءات والتأجيل في سداد بعض الضرائب والرسوم وغيرها من المبادرات مما أثر على الإيرادات غير النفطية. وفي الوقت نفسه تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية في أغلب دول العالم، والهبوط الحاد في الأسعار الذي شهدته الأسواق العالمية منذ بداية الأزمة، ومن المتوقع أن تؤثر هذه العوامل على الحصيلة من الإيرادات الحكومية لعام 2020م. ولمواجهة الأزمة ومتطلبات المرحلة حرصت الحكومة على توفير موارد إضافية تتسم بالانتظام والاستقرار مثل زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% بداية من شهر يوليو لعام 2020م ورفع الرسوم الجمركية لبعض السلع اعتباراً من 20 يونيو لعام 2020م لتعزيز الإيرادات غير النفطية، وبالتالي تعويض جانب من الانخفاض الحاد المتوقع في الإيرادات النفطية ضمن خطط تنويع الإيرادات وتنمية الإيرادات غير النفطية لتقليل المخاطر المالية والاقتصادية على المديين المتوسط والطويل.

من المتوقع أن تؤثر هذه العوامل على إجمالي الإيرادات الحكومية لعام 2020م، حيث بلغت الإيرادات منذ بداية العام وحتى شهر يونيو نحو 326 مليار ريال بانخفاض نسبته 35.6% عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن توقعات عام 2020م تتضمن تحصيل توزيعات أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة ضمن الإيرادات غير النفطية.

في ضوء هذه المتغيرات، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية في عام 2020م حوالي 18.2% كنسبة من الناتج المحلي غير النفطي. كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط الإيرادات غير النفطية بلغ حوالي 294 مليار ريال سنويًا خلال الفترة

منذ تنفيذ الإصلاحات في عام 2017م حتى عام 2019م مقارنة بمتوسط بلغ 160 مليار ريال سنويًا خلال الفترة منذ عام 2014م حتى عام 2016م.

نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي

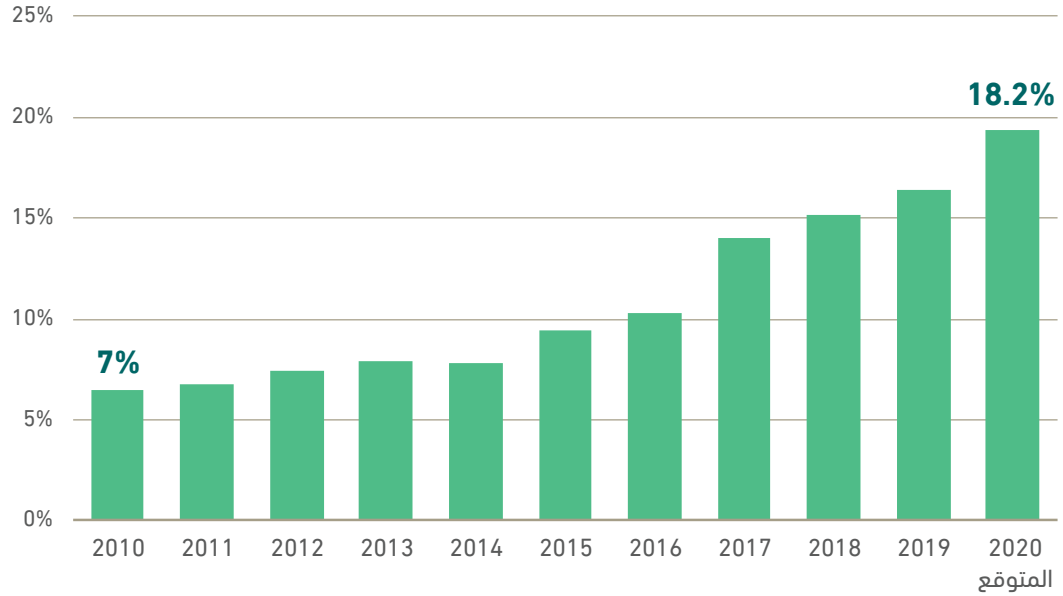

المصدر: وزارة المالية

النفقات

في ظل الظروف الاستثنائية في العام 2020م، أولت الحكومة أهمية كبرى إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر إلحاحاً لمواجهة وتجاوز الأزمة، عبر اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية للمساهمة في الحفاظ على صحة وحياة المواطنين والمقيمين كونها الأولوية الأسمى لحكومة المملكة. وفي هذا الإطار، تم العمل على توفير المتطلبات المالية اللازمة لدعم جاهزية القطاع الصحي والعمل على الحد من انتشار الفيروس، بالإضافة إلى تقديم العلاج المجاني للمواطنين والمقيمين والزائرين والتوسع في عمليات الفحص، كما تم إطلاق حزم تحفيزية للحد من الآثار السلبية على منشآت القطاع الخاص وذلك بتوفير السيولة اللازمة لتخفيف الأعباء عن المنشآت الأكثر تأثيراً في ظل ظروف الأزمة الحالية ومنها تحمل الحكومة 60% من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بهدف الحفاظ على العمالة وعدم تسريحها من خلال برنامج «ساند».

ودعماً للموازنة بين متطلبات المرحلة والوفاء بالأولويات الاستراتيجية الداعمة للمحافظة على الاستقرار المالي والاستدامة المالية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للنمو الاقتصادي المستدام، وبهدف عدم تفاقم الاحتياجات التمويلية في ظل ما شهدته المرحلة من تراجع في أسعار النفط والإيرادات المتحققة لتمويل الإنفاق؛ فقد نجحت الحكومة، بعد المراجعة المستمرة ودراسة الخيارات المتاحة، في تحقيق التوازن والاتساق في السياسات بما يدعم تحقيق الأولويات. حيث تم خلال العام اتخاذ أكثر الإجراءات ملاءمة وأقلها ضررًا وأخفها حدة، وشمل ذلك إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية للعام المالي 2020م. إضافة إلى إيقاف الإجراء الاستثنائي السابق لبدل غلاء المعيشة بدءاً من شهر يونيو لعام 2020م. وتجدر الإشارة إلى استمرار الإنفاق على برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية ومنها حساب المواطن.

وسعياً للاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمبادرات الداعمة لها؛ فقد بلغ ما تم صرفه على برنامج الإسكان حتى نهاية شهر يونيو من العام الحالي ما نسبته 66.6% من إجمالي الميزانية المعتمدة للبرنامج، من خلال استمرار تمويل البرامج والمبادرات التي تقدمها وزارة الإسكان مثل تطوير برنامج الإسكان الميسّر، بالإضافة إلى مبادرة الدعم المالي لمستحقي الدعم السكني، وهي مبادرة تهدف إلى سداد أرباح التمويل بنسب متفاوتة عن مستحقي القروض السكنية التي قد تستمر إلى أكثر من 20 عاماً. كما تم الإنفاق على برنامج التحول الوطني بنسبة 64.5% من إجمالي الميزانية المعتمدة له حتى نهاية شهر يونيو من هذا العام، والذي يهدف إلى تحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتعزيز الممكنات الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية. بينما شهدت برامج أخرى خفض في مستويات الإنفاق مقارنة بالميزانية المعتمدة لها وذلك تزامنًا مع اتخاذ الإجراءات الوقائية؛ كمنع التجمعات ووقف السفر الدولي وذلك لإبطاء انتشار الوباء.

02

أهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية في العام 2021م والمدى المتوسط

أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2021م والمدى المتوسط

عرض الجزء السابق أهم التحديات التي تواجه اقتصاد المملكة والخطط والمبادرات التي تبنتها الحكومة لمواجهة الأزمة العالمية للجائحة وتبعاتها المختلفة، مع استمرار حالة عدم اليقين حول تداعيات جائحة «كوفيد-19» والمدة الزمنية المرتبطة بها، وتوقع استمرار ارتفاع درجة المخاطر المحيطة بها خلال العام الجاري وإمكانية استمرارها للعام القادم. في الوقت نفسه، تواصل الحكومة تنفيذ الخطط الهادفة للتنمية والتنويع والتحول الاقتصادي مع إعادة ترتيب بعض الأولويات لزيادة الكفاءة والفاعلية وتحقيق أفضل النتائج المالية والاقتصادية.

في ضوء هذه التطورات المحلية والدولية تم مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2021م والمدى المتوسط، حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2% في عام 2021م، مدفوعاً بافتراض عودة تعافي الأنشطة الاقتصادية، وتحسن الميزان التجاري للمملكة مع الشركاء الرئيسين نتيجة لتخفيف إجراءات الحظر، والتحسن في سلاسل الإمداد العالمية مما سينعكس ايجاباً على الاقتصاد المحلي. ويتم هذا بالتزامن مع المبادرات الحكومية الأخرى الداعمة للاستقرار المالي، ومواصلة الحكومة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية متوسطة وطويلة الأجل الهادفة إلى التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية في إطار رؤية المملكة 2030، مع التركيز على تنمية دور القطاع الخاص وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية والمشاركة في مشاريع البنية التحتية ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة وصناديق التنمية الأخرى في تنفيذ المشاريع الكبرى والتنموية الداعمة للأنشطة الاقتصادية وفرص العمل.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن التضخم سيبلغ 2.9% خلال عام 2021م وذلك بافتراض تلاشي أثر بعض الإجراءات التي تم تنفيذها خلال العام الجاري مع بداية النصف الثاني من عام 2021م، بالإضافة إلى النمو الطبيعي السنوي في المستوى العام للأسعار.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
المؤشرات الاقتصادية	2019	2020	2021	2022	2023
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.3%	-3.8%	3.2%	3.4%	3.5%
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	2,974	2,482	2,860	3,041	3,231
نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	0.8%	-16.5%	15.2%	6.4%	6.3%
التضخم	-2.1%	3.7%	2.9%	2.0%	2.0%

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
** تقديرات أولية

ب/ أهم المستهدفات المالية في العام 2021م والمدى المتوسط

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي	توقعات	تقديرات		
	2019	2020	2021	2022	2023
المالية العامة					
إجمالي الإيرادات	927	770	846	864	928
إجمالي النفقات	1,059	1,068	990	955	941
عجز الميزانية	-133	-298	-145	-91	-13
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.5%	-12.0%	-5.1%	-3.0%	-0.4%
الدين العام	678	854	941	1,016	1,029
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	22.8%	34.4%	32.9%	33.4%	31.8%

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

1. العجز والدين العام

تعمل السياسة المالية في المملكة بشكل داعم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية ومنها التحول إلى اقتصاد عصري مبني على أسس حديثة ومتطورة، وفي الوقت ذاته في إطار من الاستدامة المالية التي تحافظ على المكتسبات وتضمن استمرارية واستدامة النمو والتقدم الاقتصادي وتوفير المتطلبات الأساسية للمواطنين. وفي هذا الإطار وفي ضوء التطورات السابق عرضها، فمن المقدر السماح بمستويات أعلى لعجز الميزانية في عام 2020م عما كان مخططاً له قبل الأزمة، إلا أن السياسة المالية تستهدف التراجع تدريجياً بمستويات العجز على المدى المتوسط بما يدعم البيئة المالية المستقرة المحفزة للاستثمار.

وستعمل الحكومة في الوقت نفسه على اتباع سياسات مرنة تقوم بمواكبة المستجدات المحلية والعالمية، التي بدورها تُسهم في تخفيف آثار تلك الأزمة ومواجهتها بمستوى عال من الكفاءة. كما ستواصل الحكومة العمل على تقييم المستجدات واتخاذ السياسات المالية الملائمة لرفع الأداء المالي ولضمان استدامة المالية العامة على المديين المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار، تسعى الحكومة إلى السيطرة على معدلات عجز الميزانية حيث من المقدر أن ينخفض عجز الميزانية إلى نحو 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021م؛ يأتي ذلك استجابةً لاستكمال الجهود الداعمة لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيقاً لمستهدفات الانضباط المالي بالتوازي مع الاستمرار في دعم وتمكين القطاع الخاص من خلال الدور المنشود لصندوق التنمية الوطني وصندوق الاستثمارات العامة في تطوير وتنمية العديد من القطاعات الواعدة والحيوية في الاقتصاد السعودي. حيث قدمت الصناديق والبنوك التنموية التابعة تنظيمياً لصندوق التنمية الوطني العديد من برامج الدعم والقروض والمنتجات التمويلية المباشرة وغير المباشرة والتي ساهمت في زيادة الأثر التنموي والاقتصادي وخلق العديد من فرص العمل وإيجاد فرص استثمارية جاذبة ومتنوعة. كما يُستهدف أن يتراجع العجز في الميزانية تدريجياً على المدى المتوسط ليصل إلى نحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م. بما يحقق تعزيز الاستقرار والاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

وقد تم تحديد حجم إصدارات الدين العام في ضوء السياسة المالية المتبعة لتلبية الاحتياجات التمويلية، أخذاً في الاعتبار الحفاظ على معدلات مستهدفة من الاحتياطيات الحكومية تمثل عنصر أمان في مواجهة المخاطر المستقبلية. وعلى الرغم من ظروف الأزمة الحالية، إلا أن استراتيجية الدين العام التي يشرف على تنفيذها المركز الوطني لإدارة الدين ركّزت على العديد من الخطوات لتطوير وتعميق أسواق الدين المحلية وتوسيع قاعدة المستثمرين ومع ذلك ستظل الأسواق الدولية أحد المصادر الرئيسية للتمويل لضمان وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين وجذب رؤوس الأموال. ووفقاً للاستراتيجية المتبعة سوف يتم التركيز على إصدارات الدين ذات العوائد الثابتة وذلك للحد من مخاطر تغير العوائد، بالإضافة إلى مراعاة الحفاظ على متوسط آجال استحقاق الدين العام البالغ نحو 8.7 سنوات بنهاية العام 2019م للحد من مخاطر إعادة التمويل المستقبلية.

كما تستهدف استراتيجية الدين العام تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك بالإضافة إلى استمرار البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل، والذي يأتي ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة، بما يسهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع في القطاعات ذات الأولوية، وتشجيع أصحاب المشاريع في القطاع العام والخاص لتبني طرق تمويلية مشابهة.

من المتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى 941 مليار ريال (أي ما نسبته 32.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2021م، وأن يبلغ نحو 1,029 مليار ريال (أي ما نسبته 31.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2023م.

2. الإيرادات

تهدف الحكومة إلى الاستمرار في تنمية وزيادة تنوع مصادر الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات، وذلك من خلال مواصلة تطبيق المبادرات التي بدأ تنفيذها الفترة الماضية، بما يسمح بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي. حيث شملت هذه المبادرات: تنفيذ المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه، ومواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة حتى الوصول إلى الأسعار المرجعية، إضافة إلى عدد من المبادرات التي تم الإعلان عنها في العام 2020م، والتي تستهدف ضمان استدامة الإيرادات غير النفطية في مواجهة أزمة «كوفيد-19» وتتضمن رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020م وكذلك الزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في 20 يونيو من عام 2020م.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2021م سيبلغ نحو 846 مليار ريال، بارتفاع نسبته 9.8% عن المتوقع تحقيقه في عام 2020م مدعوماً بتعافي الأسواق المحلية والعالمية. ومن المقدّر أن يستمر إجمالي الإيرادات في النمو ليصل إلى حوالي 928 مليار ريال في العام 2023م بمتوسط نمو سنوي يبلغ 6.4%.

3. النفقات

تسعى الحكومة خلال العام المالي 2021م إلى المحافظة على المكتسبات المالية والاقتصادية المتحققة خلال الفترة الماضية وتحقيق أهداف الاستقرار والانضباط المالي وكفاءة الإنفاق. وفي ضوء ذلك، فقد تم تقدير النفقات العامة للدولة للعام 2021م بحوالي 990 مليار ريال (تشكل نحو 34.6% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك حسب ماتم إعلانه في ميزانية عام 2020م.

وتعكس مستويات النفقات سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار بالمحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات لعام 2021م والمدى المتوسط المخطط لها سابقاً في ميزانية العام 2020م وذلك من خلال التركيز على أولويات الإنفاق، مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية السريعة خلال العام 2021م استمراراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة لعام 2020م وحسب متطلبات المرحلة.

وستستمر الجهود خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع الاستمرار في الصرف على المشاريع الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية ومنها برنامج الإسكان وبرنامج جودة الحياة لعام 2021م والمدى المتوسط. ومن المخطط الاستمرار في برامج تنمية القطاع الخاص من خلال حزم التحفيز في عام 2021م وإتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع الاستثمارية، ومشاريع تطوير البنى التحتية.

جـ/ أهم البرامج والمبادرات في العام 2021م والمدى المتوسط

استكمالاً لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الداعمة لتوجهات رؤية المملكة 2030، سيتم مواصلة العمل على تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمبادرات التابعة لها خلال عام 2021م وعلى المدى المتوسط؛ بما يُسهم في تحقيق العوائد المرجوة منها. كما تولي الحكومة الأهمية لاستمرار الإنفاق على برامج تحقيق الرؤية بالتوازي مع المراجعة المستمرة لها لضمان فاعليتها في تحقيق المستهدفات الاستراتيجية. حيث يسلّط هذا الجزء الضوء على أبرز توجهات البرامج والمبادرات خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط والتي يتم من خلالها تحقيق المستهدفات الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية. كما يتضمن أبرز المبادرات الداعمة لرفع كفاءة وفاعّلية إدارة المالية العامة.

منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية

سخّرت حكومة المملكة الجهود لمنظومة الدعم والإعانات الاجتماعية للمواطنين، كما أولت الأهمية لوضع برامج وقائية تُمكّن من الحماية المؤقتة والداعمة لأفراد المجتمع عند حاجتهم خلال مرحلة التحول الاقتصادي. وسعياً لتنمية الموارد البشرية وتطوير الكوادر الوطنية تخصص الحكومة الحصة الأكبر من الموارد المالية للإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية، والتعليم، بجانب الحرص على ضمان مستوى سكني كريم للمواطنين من خلال استمرار الإنفاق على برنامج الإسكان. يأتي ذلك بجانب تنفيذ مبادرات منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية المباشرة للمواطنين المستحقين.

برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

تسعى المملكة العربية السعودية إلى الالتزام بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومواصلة العمل على إنجازها، مع الأخذ في عين الاعتبار التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم الناتجة عن جائحة "كوفيد-19" والقيام ببعض التغييرات التطويرية في هيكلة برامج تحقيق الرؤية. وتهدف عملية المراجعة إلى إعادة ترتيب الأولويات بما يضمن إكمال مسيرة الرؤية وبرامجها التنفيذية في خلق بيئة محفزة للنمو الاقتصادي وبما يمكن من تحقيق العائد المستهدف الذي ينعكس على الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الأعوام القادمة.

ويأتي في مقدمة البرامج التي تركز الحكومة عليها في العام القادم كل من التالي:

برنامج الإسكان

يهدف البرنامج إلى تقديم حلول سكنية تمكّن الأسر السعودية من تملك المنازل المناسبة أو الانتفاع بها وفق احتياجاتهم وقدراتهم المادية وتحسين الظروف للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال توفير حلول تمويلية مدعومة وملائمة بالتوازي مع زيادة العرض للوحدات السكنية بأسعار مناسبة، وتنفيذ برامج متخصصة لإسكان الفئات الأكثر حاجة في المجتمع، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الإسكان، وتعظيم الأثر الاقتصادي منه، وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي، مما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل وتنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة. حيث تتمثل أبرز إنجازات البرنامج في المساهمة في رفع نسبة التملك حيث وصل إجمالي عدد عقود المنتجات السكنية التراكمي إلى نحو 411 ألف عقد. وبلغ إجمالي القروض العقارية القائمة (التمويل العقاري) أكثر من 371 مليار ريال. وسيستمر البرنامج في عام 2021م في تمكين الأسر السعودية من تملك مساكنها ومواصلة دعم الأسر الأكثر حاجة للمساكن وفق نظام الانتفاع مع التقدم في تفعيل المنصات الإلكترونية للمساهمة في خدمة المواطن والمطور عن بعد.

برنامج جودة الحياة

يركز البرنامج على جعل المملكة مكان أفضل للعيش للمواطنين والمقيمين على حد سواء. حيث يسعى برنامج جودة الحياة لمواصلة تعزيز مكانة المدن السعودية ضمن افضل المدن للعيش في العالم في المؤشرات العالمية المختلفة، وسيركز البرنامج على استكمال تنفيذ المبادرات الحالية وتحقيق مستهدفاتها. كما سيتم التركيز وإعطاء الأولوية للمبادرات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الأعلى بالإضافة إلى تطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بتحسين جودة الحياة. كما يتطلع البرنامج في المرحلة المقبلة إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص وجذب الاستثمارات في تنفيذ المبادرات وزيادة الإنفاق على البنية التحتية لتحسين جودة الحياة.

ويطمح البرنامج على المدى المتوسط إلى أن تصبح المملكة رائدة في المنطقة من حيث المشاركة في المحافل الدولية الكبرى. بالإضافة إلى رفع مستوى البنية التحتية المتاحة للأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية.

صندوق الاستثمارات العامة

يسعى صندوق الاستثمارات العامة لبناء محفظة استثمارية متنوعة محلية ودولية مما يسهم في تعزيز قوة الاقتصاد السعودي وتنويعه تحقيقاً لرؤية المملكة 2030. حيث حقق الصندوق منذ عام 2015م نمواً ملحوظاً بتضاعف حجم الأصول تحت الإدارة من 150 مليار دولار إلى أكثر من 360 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2020م. كما قام بإطلاق مبادرة مستقبل الاستثمار لتعزيز حضور الصندوق عالمياً وإقليمياً وتحويلها لمؤسسة فاعلة ومؤثرة على توجهات الاستثمار العالمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعمل الصندوق على تأسيس أكثر من 20 شركة جديدة تعمل في العديد من القطاعات المحلية الواعدة، مثل الترفيه والسياحة، والصناعات العسكرية، وتمويل الشركات الناشئة، ويتم العمل حالياً على دراسة تأسيس وتطوير 31 شركة أخرى في عدة قطاعات مختلفة لدعم الاقتصاد الوطني.

كما أسهم الصندوق من خلال مجموعة شركاته في استحداث أكثر من 11 ألف وظيفة مباشرة وأكثر من 5 آلاف وظيفة غير مباشرة، وأكثر من 88 ألف وظيفة في قطاع المقاولات والإنشاءات، بمجموع بلغ 104 ألف وظيفة. هذا بجانب مساهمة الصندوق في دعم وتأهيل الكوادر الوطنية في القطاعات الواعدة، حيث يقدم الصندوق برنامجاً مخصصاً لتطوير الخريجين أسهم في تطوير 164 متخرجاً، كما يتم خلال العام 2020م تطوير وتأهيل 125 شاباً/شابةً، كما وفرت شركة القدية للاستثمار 80 منحة دراسية في قطاع الترفيه.

وسيستمر الصندوق في توجهاته الرامية لتنمية وتنويع استثماراته لتحقيق عوائد اقتصادية مرتفعة محلياً ودولياً، ومساندة جهود تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 خاصة في مجالات التنوع الاقتصادي وفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص وزيادة معدلات التشغيل.

برنامج التخصيص

يسعى البرنامج إلى تمكين وتحفيز القطاع الخاص ليساهم في الاستثمار ويحقق النمو في الاقتصاد المحلي. حيث يطمح إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 60% بحلول عام 2030م. كما يستهدف تعزيز المنافسة وتحسين الكفاءة التشغيلية والتجارية وتحقيق الشفافية والعدالة في معاملات التخصيص. علاوة على ذلك، يسعى البرنامج إلى تشجيع رأس المال الوطني وجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وخلال عام 2020م، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من عملية تخصيص قطاع مطاحن إنتاج الدقيق التي شملت عملية بيع كامل الحصص في الشركتين الأولى والثالثة من شركات المطاحن الأربعة لمستثمرين استراتيجيين من القطاع الخاص، وجاري العمل في الفترة القادمة على الانتهاء من المرحلة الثانية من بيع أصول شركة المطاحن الثانية والرابعة بالإضافة إلى الانتهاء من طرح مشروع محطة الشحن الثانية بمطار الملك خالد الدولي بالرياض وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام على مستثمرين دوليين، وفي قطاع المياه تم الانتهاء من طرح وإرساء عقود مشروعين في ينبع والجبيل للإنشاء والتشغيل لمدة 25 عاماً.

كما يستهدف برنامج التخصيص خلال العام 2021م الاستمرار في طرح مبادرات وفرص التخصيص ودعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي والدولي. ومن أبرز المبادرات، المشاريع التي يتم تمويلها بالكامل من القطاع الخاص في القطاع الصحي بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل وتطوير المباني التعليمية على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تشمل المبادرات مشاريع تخصيص عدة في كل من قطاع البيئة والمياه والزراعة، وقطاع البلديات، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

برنامج تطوير القطاع المالي

هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويتمحور دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير الأسواق المالية.

وينبثق عن برنامج تطوير القطاع المالي ثلاثة أهداف رئيسة، وهي تطوير سوق مالية متقدمة، وتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز مفاهيم التخطيط المالي.

وخلال العام 2020م، تم تحقيق العديد من الإنجازات من أبرزها منجزات في التقنية المالية كالتصريح لتسع شركات تقنية مالية جديدة لتقديم الحلول الادخارية للأفراد والتمويل الجماعي بالدين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية، بالإضافة إلى صدور القواعد المنظّمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي جانب تطوير السوق المالية، تتمثل أهم الإنجازات في تدشين المركز الوطني لتسجيل بيانات المشتقات المالية، بالإضافة إلى إدراج أول صندوقي مؤشرات متداولة تستثمر في الصكوك الحكومية.

مبادرات خطة تنمية القطاع الخاص (حزم التحفيز)

استكمالاً للجهود الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبهدف دعم وتنمية العديد من القطاعات الواعدة والحيوية في الاقتصاد السعودي، تستمر جهود صندوق التنمية الوطني والبنوك التنموية التابعة تنظيمياً للصندوق في تقديم العديد من برامج الدعم والقروض؛ بما يُسهم في زيادة الأثر التنموي والاقتصادي وخلق العديد من الوظائف وإيجاد فرص استثمارية جاذبة ومتنوعة. حيث بلغ حجم القروض المقدمة من مجموعة الصناديق والبنوك التنموية خلال النصف الأول من العام 2020م أكثر من 13.4 مليار ريال واستفاد منها أكثر من 22 ألف منشأة في المملكة، كما تم تقديم عدد من البرامج الأخرى لدعم الأفراد من المواطنين والمواطنات سواء للتوظيف أو التدريب أو من خلال تقديم الدعم السكني والقروض الاجتماعية لعدد يفوق الـ 154 ألف فرد. وسعياً لتطوير المنظومة التنموية ولضمان تكاملها في دعم المسيرة التنموية في المملكة، فقد تم خلال العام 2020م أيضاً إقرار نظام صندوق التنمية السياحية الجديد، بجانب دعم تشغيل بنك التصدير والاستيراد السعودي والبدء في مشروع إنشاء كيان قانوني لتنمية البنية التحتية (والذي يعدّ من أهم المشاريع التي ستعطي تأثير تنموي كبير على المديين المتوسط والطويل). وسيتمر الصندوق في عام 2021م في تنفيذ خططه لتعزيز دور القطاع الخاص وتنمية الأنشطة المختلفة بما يدعم النمو والتنوع الاقتصادي.

ومنذ صدور الأمر الملكي بتشكيل لجنة تُعنى باستجابة الصناديق التنموية للأوضاع الاقتصادية الاستثنائية خلال العام 2020م، برئاسة معالي وزير المالية وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة، بحيث تتولى اللجنة تحديد معايير وضوابط تصميم وتطبيق المبادرات وتفاصيلها بالإضافة إلى تحديد المبالغ التي ستُستخدم لدعم هذه المبادرات من الأموال المتوفرة لدى الصناديق والبنوك التابعة لصندوق التنمية الوطني بالإضافة لبرنامج كفالة والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، دأب صندوق التنمية الوطني بتوجيه من اللجنة على تحديد مسار البرامج والمبادرات اللازمة ورصد ميزانية بلغت أكثر من 22 مليار ريال لمجموع 19 برنامج ومبادرة لدعم الأفراد ومنشآت القطاع الخاص لتخفيف الأثر السلبي للأزمة غير المسبوقة، حيث بلغت قيمة الدعم المقدم من البرامج والمبادرات منذ بداية جائحة كورونا في شهر مارس وحتى منتصف شهر سبتمبر أكثر من 9.8 مليار ريال وقد استفاد منها أكثر من 211 ألف فرد وأكثر من 16 ألف منشأة.

كما تم في العام 2020م تقديم الدعم لمبادرات خطة تحفيز القطاع الخاص عن طريق الجهات الحكومية المنفذة لها مثل وزارة المالية، ووزارة الإسكان، ووزارة

الاستثمار وغيرها وسيستمر الدعم للمبادرات ذاتها لعام 2021م. كما تم توفير تسهيلات للالتزامات التي عُقدت في الأعوام السابقة وذلك لأكثر من 10 شركات ضمن مبادرة «دعم استدامة الشركات». كما سيتم استكمال دعم العسكريين ضمن مبادرة «القروض السكنية للعسكريين في الخدمة» خلال عام 2021م. أيضاً سيتم العمل على تحديد خطة التدفقات النقدية لمبادرة «استرداد الرسوم الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة»، بجانب الاستمرار في تحمل الدولة المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة لمدة خمس سنوات في المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي اعتباراً من بداية شهر أكتوبر 2019م.

مبادرات تحسين الإدارة المالية في القطاع العام

قامت الحكومة خلال الأعوام الأربعة الماضية بإصلاحات هيكلية وجذرية في إدارة المالية العامة لتدعيم الكفاءة والفاعّلية والشفافية وفقاً لرؤية المملكة 2030. وتعمل الحكومة على استمرار تطوير إدارة المالية العامة، وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية بتبني أفضل الممارسات الدولية. ودعماً لهذا التوجه يُمكن سرد أبرز المبادرات والتوجهات بالآتي:

تطوير الإطار المالي والاقتصادي

حرصت وزارة المالية على تطوير عملية إعداد وإدارة الميزانية العامة وفقاً لأفضل الممارسات، وبما يدعم ويحقق التوازن بين أهداف الاستقرار والاستدامة المالية وبين تعزيز النمو الاقتصادي. كما تعتزم الحكومة الاستمرار في رفع فاعّلية الإنفاق وإعادة ترتيب أولوياته لتحقيق عائد اقتصادي واجتماعي أعلى، بالإضافة إلى الاستمرار في تنمية الإيرادات غير النفطية ارتباطاً بتحسن الأداء الاقتصادي. وفي هذا السياق، تم تطوير إطار مالي واقتصادي يتم من خلاله مراعاة الأولويات الاستراتيجية على المدى المتوسط وذلك بتضمين كُلٍ من البعدين المالي والاقتصادي.

كما يُساهم الإطار في تحسين عملية التنبؤ حيث يتضمن قاعدة بيانات مالية واقتصادية تفصيلية تُمكّن من بناء التوقعات على المدى المتوسط، وبالاتساق مع الأداء والتنبؤات يتم بشكل مستمر تقييم آثار التطورات المحلية والدولية والمخاطر المرتبطة بها على الجانب المالي والاقتصادي. كما يتيح الإطار قياس مدى الحاجة للتدخل بأدوات السياسة المالية لتحقيق المستهدفات المالية ورفع التوصيات بذلك. بالإضافة إلى ذلك، يهدف الإطار إلى المساهمة بتطوير عملية التنسيق بين الجهات الحكومية في إعداد التقديرات على المدى المتوسط؛ من خلال الاستمرار في تطوير المهارات والأدوات والنماذج الاقتصادية المستخدمة في التحليل والتوقع المالي والاقتصادي وتحليل المخاطر المالية والاقتصادية.

مبادرة تحقيق الاستدامة المالية

تعمل الحكومة في الوقت الحالي على عدة مبادرات واصلاحات لتحقيق الاستدامة المالية وبناء إطار يُنظّم السياسة المالية على المديين المتوسط والطويل، وذلك امتداداً لبرنامج التوازن المالي الذي تم تطبيقه منذ عام 2017م، تحت مظلة رؤية المملكة 2030.

وسيهدف هذا المشروع إلى ضمان الحفاظ على الاستدامة المالية وأن يكون داعماً للنمو الاقتصادي من خلال التخطيط المالي على المدى المتوسط. حيث يتم بحث العمل على وضع قواعد مالية لتحديد مستويات الإنفاق الحكومي في الميزانية بعيداً عن مسايرة التطورات في أسواق النفط العالمية التي تتسم بتقلبات حادة في بعض الأحيان، وبما يقلل من المخاطر المالية والاقتصادية، ويعزز القدرة على التعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى تخطيط أفضل لمستويات الاستثمار التي تحقق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام على المدى الزمني الأطول.

مركز تنمية الإيرادات غير النفطية

يتولّى المركز كل ما يتعلق بتنمية الإيرادات غير النفطية بما يُسهم في تحقيق الاستدامة المالية والتنوع في مصادر الدخل، حيث يهدف إلى تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال الاستمرار في تطبيق مبادرات ومنهجيات موحدة وملزمة للجهات الحكومية تهدف إلى تحسين إجراءات تحصيل إيرادات تلك الجهات. كما يُساهم المركز في اقتراح السياسات المالية لتنمية الإيرادات غير النفطية مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة حيث يتم التنسيق مع الجهات وبرامج تحقيق الرؤية في شأن المبادرات المشتركة، بما يضمن توحيد الجهود ومنع الازدواج، أخذاً في الاعتبار دراسة الآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية قبل البدء في تطبيق المقترحات.

ويستمر المركز في العمل على متابعة تنفيذ المبادرات المعتمدة، وتذليل الصعوبات التي قد تواجه الجهات الحكومية. والعمل على تنفيذ المبادرات ذات الإيراد غير النفطي؛ وذلك من خلال تطبيق معايير لتقييم المبادرات غير النفطية ومدى استمرارية المبادرة وآلية تطويرها ومراجعتها بشكل دوري لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها المركز.

مركز تحقيق كفاءة الإنفاق

يعمل مركز تحقيق كفاءة الإنفاق على تمكين ومساندة الجهات الحكومية في تطوير مبادراتها لرفع كفاءة الإنفاق، وإزالة معوقات تنفيذ هذه المبادرات، بجانب اقتراح التشريعات والأنظمة والأدوات وأُطر العمل اللازمة لضمان استدامة كفاءة

الإنفاق بحسب أفضل الممارسات والتجارب المحلية والدولية. ولتحقيق ذلك يستمر المركز في العمل على عدة مسارات رئيسة وهي:

- **مسار كفاءة الإنفاق الرأسمالي:** يقوم المركز من خلاله بوضع المنهجيات العامة لترتيب أولويات الإنفاق من خلال توجيه الصرف للمشاريع الأعلى احتياجاً وأثراً، حيث يهدف المركز حالياً إلى العمل مع الجهات الأعلى إنفاقاً في الدولة لتخطيط محافظ مشاريعها الرأسمالية على المدى المتوسط وفق منهجيات وحوكمة معتمدة، لتعزيز شفافية التعامل بين الجهات الحكومية ووزارة المالية وبحث فرص التخصيص والتمويل البديل لرفع كفاءة الإنفاق الحكومي وضمان استدامة الحلول، وعليه فإن المركز قام بتحديد 6 جهات حكومية ضمن الجهات الأعلى إنفاقاً في الميزانية العامة للدولة وهي (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة التعليم، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وزارة النقل، أمانة منطقة الرياض) وتم توقيع اتفاقية لإطلاق فريق عمل مشترك لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة للعمل على الركائز الأساسية. كما يهدف المركز إلى العمل مع هيئات تطوير المناطق من خلال مشاركتها في إعداد خطة العمل لحل تحديات تمويل مشاريع التنمية العمرانية في مدن المملكة، وسعياً لتحقيق ذلك، تم الاتفاق على اختيار 3 مناطق كنماذج تجريبية فيما يخص تحديد الاحتياج للعشرة أعوام القادمة وذلك بالتنسيق والعمل مع هيئة التطوير للمنطقة المختارة والجهات ذات العلاقة.

- **مسار كفاءة الإنفاق التشغيلي:** يعمل المركز من خلاله على تطوير منهجيات واستراتيجيات توضح كيفية تحديد الاحتياج والكميات والمواصفات والأسلوب الأمثل للمشتريات الحكومية، كما قام المركز بدور أساسي في مساندة وزارة المالية على تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد. ويواصل المركز العمل على تقييم النماذج المخصصة للمنافسات بما يتوافق مع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد وتطويرها بحسب الحاجة.

- **مسار تمكين الجهات الحكومية:** يُعنى المركز من خلاله ببناء القدرات وغرس ثقافة كفاءة الإنفاق لدى الجهات الحكومية ودعم فرق العمل لتحديد فرص الوصول إلى أعلى مستويات كفاءة الإنفاق، مع المحافظة على مستوى الخدمات لدى الجهات الحكومية؛ ويواصل المركز من خلاله في توفير الممكّنات والمنهجيات لمراجعة الإنفاق وتحديد فرص الترشيد. حيث تمُر الجهات الحكومية بأربع مراحل في رحلتها للوصول إلى القدرة على إيجاد المبادرات لتحقيق كفاءة الإنفاق والعمل على تنفيذها بشكل استباقي، وتشمل هذه المراحل على مرحلة الإنشاء، ومرحلة التفعيل، ومرحلة التحسين، ومرحلة الاستدامة.

- **مسار كفاءة مبادرات رؤية المملكة 2030:** يُعنى المركز بمراجعة مبادرات رؤية المملكة 2030 وذلك من خلال دراسات شاملة لاستثمارات الدولة بهذه المبادرات للتأكد من فاعليتها وتحقيق المستهدفات المناطة بها بكفاءة عالية، حيث يتطلب ذلك أن يعمل المركز على دراسة ما يزيد عن 1200 مبادرة للمرحلة الحالية، بالإضافة إلى جميع المبادرات المعتمدة بحسب إطار العمل الذي تم تطويره واعتماده.

إطار إدارة المخاطر المالية والاقتصادية

يأتي مشروع تطوير إطار لإدارة المخاطر المالية والاقتصادية بالتزامن مع مرحلة التحول الهيكلي للاقتصاد السعودي وذلك لما له من أهمية في متابعة وتقييم انعكاس المخاطر الناتجة عن التطورات المالية والاقتصادية ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي أيضاً. حيث يُساهم هذا الإطار في تقييم ومراقبة الآثار المترتبة على المؤشرات الاقتصادية والمالية في المملكة من خلال عدد من النماذج المالية والاقتصادية بالإضافة إلى أداة مراقبة أداء المالية العامة.

كما يُتيح الإطار تحليل ورصد المخاطر المالية والاقتصادية بما يُمكّن من اقتراح السياسة المناسبة لمواجهة هذه المخاطر (بشكل كمي ونوعي)، ويسمح بمراقبة المخاطر وإدارتها بشكل شامل ومركزي.

مركز الإحصاءات المالية والاقتصادية

يمثل إنشاء مركز الإحصاءات المالية والاقتصادية بوزارة المالية دوراً مهماً وحيوياً في دعم الوزارة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والتنسيق مع المراكز المماثلة على مستوى الدولة لتحقيق الأهداف المتعلقة برؤية المملكة 2030. ويدعم المركز الحكومة في إعداد وتطوير السياسات المالية والاقتصادية، ويسهم في تلبية المتطلبات المختلفة مثل تعزيز الشفافية والإفصاح المالي والثقة الدولية في المملكة، كما يُسهم في مساندة السياسات الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل القيود المالية والمخاطر المحيطة بالاقتصادين المحلي والعالمي.

ويهدف المركز أن يكون المصدر الرسمي الموثوق للبيانات المالية الحديثة والفورية في المملكة. وتتركز مهامه بشكل عام على: التحقق من صحة وموثوقية البيانات المالية والاقتصادية والحفاظ عليها، وحوكمة البيانات لضمان مستوى عالٍ من الجودة، وتحليل البيانات لتكوين رؤى واضحة لأصحاب القرار. كما يهدف المركز إلى تعزيز الثقة في جودة واتساق وموثوقية البيانات الحكومية والوفاء بمتطلبات

الشفافية في البيانات الدولية ومعايير الافصاح. ويوفر المركز وصول سهل وسلس إلى البيانات والتقارير المالية والاقتصادية عالية الجودة للمختصين في الوزارة؛ مما يدعم عملية اتخاذ القرار، وكذلك يتوفر هذا الوصول لأصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والجهات والمنظمات الدولية، ويتم ذلك من خلال كوادر بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً ومتخصصة في مجال علم وتحليل وتقنيات البيانات.

منصة اعتماد

تستمر منصة اعتماد في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الآلية لوزارة المالية وفقاً لمسارات محددة تخدُم كافة المستفيدين، بما يُمكّن من التحول الرقمي لخدمات الوزارة. حيث تشمل المنصة مساراً مخصصاً للميزانية والتخطيط يُتيح إعداد وتنفيذ الميزانية بشكل إلكتروني بين الجهات الحكومية ووزارة المالية، كما تُوفر المنصة مساراً للمنافسات والمشتريات الذي يُقدم عدداً من الخدمات مثل سوق اعتماد يُتاح من خلاله حركة تعاملات مفتوحة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، كما تُتيح خدمة مزاد اعتماد بيع السلع والمنقولات عبر آلية المزادات الإلكترونية، وتستهدف رفع مستوى التنافسية بين المستفيدين الراغبين بالشراء. كما تُقدم المنصة مساراً مخصصاً للبيانات وذكاء الأعمال الذي يُتيح للجهات الحكومية استخدام قدرات ذكاء الأعمال للحصول على البيانات والتقارير ودعم اتخاذ القرارات المالية، ويساعد ذلك في تحليل الأداء ومراقبة المؤشرات.

مشروع التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق

في إطار تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، قامت وزارة المالية خلال العامين 2018م و 2019م بتطوير الأدلة والممكنات التي تدعم مرحلة التحول، ومنها الأدوات التي تساهم في رفع كفاءة موظفي الإدارات المالية بالجهات الحكومية؛ وكان من أبرز المنجزات خلال العام 2020م هو إطلاق منصة التدريب الإلكترونية التي تحتوي على حقائب تدريبية مُرقمنة تُمكّن المستفيدين من كسب المعرفة المرتبطة بمحاور التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، بالإضافة إلى إطلاق منصة المحاكاة الافتراضية التي تعتبر تجربة عالمية رائدة تتميز بها المملكة وتعكس الواقع الفعلي والعملي للمعالجات المحاسبية بالجهات الحكومية بطريقة تُمكّن المستفيدين من اختبار العمليات والمعالجات المحاسبية على بيئة افتراضية.

وفي نفس العام أيضاً تم تطوير خطة تنفيذ التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي على مستوى كافة الجهات الحكومية ضمن الإطار الزمني المعتمد لفترة التحول، كما تم البدء بتهيئة الجهات الحكومية وإطلاق المبادرات التي تعكس محاور تحولها للمحاسبة على أساس الاستحقاق من خلال تشكيل فرق عمل بوزارة المالية تحت مسمى (شركاء التحول) لدعم وتمكين ومتابعة تنفيذ تلك المبادرات.

ولضمان نجاح تحوّل الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، تسعى وزارة المالية إلى تفعيل دور شركاء التحول في العام 2021م وتمكينهم من متابعة وتنفيذ المبادرات المرتبطة بالتحول على مستوى الجهات الحكومية، ويوازي ذلك في العام نفسه البدء بتنفيذ المبادرات المركزية على مستوى وزارة المالية والمرتبطة بالتحول كتفعيل إدارة التغيير والتدريب والتطوير والمبادرات المرتبطة بمحاور التحول الأساسية والمتمثلة بالأعمال المحاسبية وحصر وتقييم الأصول. ويمتد العمل للفترات اللاحقة بعد العام 2020م وخلال المدى المتوسط (ثلاث سنوات) باستمرار المبادرات المرتبطة بالتحول إلى أساس الاستحقاق على صعيد الجهات الحكومية ووزارة المالية من أجل بناء المركز المالي للدولة ومن ثم القوائم المالية الموحدة كما في ديسمبر 2023م امتثالاً للأمر السامي الكريم.

إدارة الخزينة

ينبثق مشروع حساب إدارة الخزينة من برنامج تحقيق التوازن المالي أحد البرامج التنفيذية لتحقيق رؤية المملكة 2030، حيث يهدف إلى تحسين إدارة النقد والسيولة من خلال تركّز كافة الإيرادات، ومركزية جميع المصروفات، إضافة إلى وضع هيكل كفؤ لتمويل المصروفات. كما يهدف إلى تجنب تراكم الأرصدة النقدية الراكدة في الحسابات المصرفية الخاصة بالجهات الحكومية التي لا تحقق عائداً لضمان إدارة النقد بشكل فعّال لتسهيل عملية التخطيط المالي، وضمان كفاءة التمويل، وتحسين الرؤية المستقبلية بجانب تعزيز الشفافية للموارد المالية الحكومية.

كما يُساعد الحساب في زيادة فاعّلية التحكم في الموارد الحكومية وتعظيم مصادر الإيرادات غير النفطية، ويُسهم في خفض تكلفة الاقتراض بجانب زيادة عوائد استثمار الأموال؛ من خلال الاستخدام الفعّال للأرصدة النقدية الفائضة وغير المستغلة، والدعم من أجل تبسيط الأعمال وحركة النقد بين الحسابات بالإضافة إلى مراقبة الإيرادات وسهولة تحديد وتحقيق الأهداف وتسريع معالجة المدفوعات والنفقات وعمليات اتخاذ القرارات.

وفي العام 2019م، تم تصميم النموذج التشغيلي وتقييم خيارات الأتمتة وحلول النظام لحساب الخزينة الموحد بجانب بناء الهيكل التنظيمي وإعداد خطة التغيير على مستوى الجهات الحكومية وإغلاق المرحلة الأولى من مشروع بناء وحدة الخزينة. كما تم إعداد متطلبات التطبيق التجريبي لحساب الخزينة الموحد. وخلال العام الحالي 2020م تم إنجاز بناء وتطوير النظام التقني للخزينة بنسبة 90% (ويتوقع إطلاقه في منتصف شهر أكتوبر من العام نفسه) بجانب البدء بمشروع إدارة التغيير على مستوى الجهات المستهدفة بالتطبيق التجريبي (4 جهات حكومية)، والانتهاء من كُلٍ من مشروع المراجعة القانونية ووثيقة متطلبات مشروع حساب الخزينة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

ويتوقّع خلال العام القادم 2021م ضم 79 جهة حكومية في حساب الخزينة والتشغيل النهائي للنظام التقني للخزينة، بجانب الانتهاء من المرحلة الأخيرة لمشروع بناء وتأسيس وحدة الخزينة بوزارة المالية. وسيتم العمل خلال المدى المتوسط على تحسين وتطوير النظام التقني والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تطوير الأعمال، بجانب اكتمال مبادرة حساب الخزينة الموحد بعد تطبيق مفهوم الحساب الموحد على كافة الجهات الحكومية.

الإدارة العامة للرقابة المالية

تهدف مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية إلى تعزيز القدرة الرقابية بتنويع أساليب الرقابة المالية – السابقة للصرف – لتتواكب مع أحدث الممارسات العالمية والتطور التقني الذي تشهده الأنظمة المالية، وتحديث نظام الممثلين الماليين الصادر عام 1380هـ عن طريق خلق مزيج رقابي يهدف إلى تطوير الرقابة المالية الميدانية وتوفير الأدوات المساعدة للمراقبين الماليين الميدانيين لإنجاز أعمالهم بفاعّلية. بجانب استحداث إدارة تُعنى بالرقابة على الأنظمة الإلكترونية ذات الأثر المالي، لتتماشى الإجراءات الرقابية مع التحول التقني الذي تهدف إليه الوزارة. بالإضافة إلى تفعيل مبدأ الرقابة الذاتية عن طريق بناء إدارة لتقييم الأطر والضوابط الرقابية في الجهات الحكومية واستحداث مشاريع لتعزيزها في الجهات الحكومية.

وحتى الفترة المنصرمة من العام 2020م تم الانتهاء من التطبيق التجريبي للرقابة الذاتية على بعض الجهات محل الدراسة، بجانب إطلاق نظام «وثيق» لأرشفة وفهرسة الأحكام والقواعد النظامية، وتطوير النظام المركزي للحقوق المالية (صرف)، كما تم استحداث وحدة تختص بالرقابة على تعويضات العاملين، وتحديث نظام الممثلين الماليين.

ومـن المتوقّـع خـلال العـام القـادم 2021م تفعيـل إدارة التقييـم والالتـزام الرقابـي المسـؤولة عـن تقييـم الأطـر الرقابيـة وتفعيـل الرقابـة الذاتيـة فـي الجهـات الحكوميـة، بجانـب تفعيـل إدارة الرقابـة المركزيـة المسـؤولة عـن تقييـم النظـم ذات الأثـر المالـي، وتحليـل بياناتهـا. كمـا سـيتم العمـل مـع الجهـات الحكوميـة مـن خـلال برنامـج لإدارة التغييـر بهـدف تحسـين ورفـع قدراتهـا الرقابيـة.